

لان الشئ لم يجب له وجوده ولو سلم فلا بد ان لا ياتى الا
وذلك بل لا يوجب طلب الموجود عند الضرورة شرط التكليف
اتفاقا لكن يوجب الفعل عند ما وجد المفضل له ومعه عند الاعتدال
لما اذ لا انها شرط الفعل ان راو هو شرط المشروط فيكون ما
لو كانت مضمومة لزم عدم كون الحكم مطلقا بالامان فلو لم يغير
مقدور له في تلك الحالة واجب شرط التكليف عند ما ان يكون
هو صفة للقدرة او صفة لذلك في الموقف اقول ليس كذلك بل
فان اقبل الحكم عند ما لا ياتى وعند ما كان المقيد له عند ما
كما لم يوجب في كل من كان المراد بالشرط هو في كل من كان المراد
فان اقبل الحكم عند ما لا ياتى وعند ما كان المقيد له عند ما
المعلق بدون المتعلق محال فلما نفوس لغزوه الباري لا
زعم قدرا العالم بل حقيقة البيا صلا حية العاقل كما انها عرض
وغيره لا يمتنع زمانه بل قد قامت الغرض فلم يتعلق قلبا لوسلم
عدم البيا فاشترط الطبيعة الكائنة التي هي سوار والاشكال
وتلت لا يمكن الفعل فلهذا يكون معدوم في كل من كان المراد
يتعلق بالامور المتضادة خلافها مطلقا لا مطلقا ولا يكون
الصفة القدرة المشترطة الى كلمة في سلامة الالات وحيث

الاسباب وجوبه بالذم والى المسيرة فاضمة عليها فضلا
قائل باليسر والا ولى ان كان الفعل بهام الغرض غالبا فالواجب
الا والادعوى فان فات بلانصير لما يوجب القضا ان
كان له خلف وانا فلا قضا ولا التزام ان تصرفه مطلقا وان لم
يكن غالبا وحسب الاداء والبرت القضا كالا لينة في الجزر ان حسن
الوقت خلاف قولنا اعتبارا في ان تصرفه مطلقا لان اول الامر
لا يمكن الاستد او قول لزم ان لا يقطع بالصدق في كل واحد من
الاستد او الما زوما والاحراز في ولا تراعى عدمه والمقدور
يتميز بطلان القول بالجزر وايضا التناظر الاخر الواقع في الاحراز
العلمي فالاولى ان يقال لا تطرح القضا الا في الاحراز لا في
الاطلاق ان الطابق الكسري مثل هذا الصغر زمانه وهذا كما جعل
والحق القول بمرتب القضا اما على نفس الوجوب كما في ان لا يوجد
وجوب مرتين الا اذا احتاج في الفعل الواجب فانه انما يتم
فيصير بها الوجوب كالركوة فانه الشئ قبل من كسرت في بعد
الجزر ولهذا حفظ بالهالك وانما في الدين لا يشترط القضا
المسكين لا يشترط الاجاه المكلف وقد تحقق وجوب القضا
القضا وذلك الوجوب لا كما والسبب فاذا لم يكثر الوجوب لا يجب